في ضوء توجه العراق لبرامجها

الخصخصة: آفاقها وأبعادها

بغداد/ المدى

هناك تعاريف عدة للخصخصة تظهر اختلاف الاقتصاديين وتباين وجهات نظرهم، فمنهم من يعدها مجرد (إعادة ملكية القطاع العام إلى الأفراد) في حين تعني لآخرين (العودة للعمل بآليات اقتصاد السوق)، ويمكن اجمال الاسباب التي تدعو الى الخصخصة فيما يلي:

أ - أسباب إدارية تقوم على أساس انعدام الكفاءة في القطاع العام بسبب انعدام الحساب الاقتصادي في تصرفات معظم المديرين بسبب انعدام العقلانية. فالقطاع العام مشاع للمحاسيب.

ب- أسباب اقتصادية وتكمن في أن الدول الشمولية المؤمنة بالفكر التدخلي تقوم بتعطيل آلية السوق واستبدالها بالعقل الإنساني على شكل تخطيط يعتقد انه عقلاني شامل، وكانت النتيجة اختلالاً في توزيع المصادر الاقتصادية وتفاوتاً هائلاً في مستوى العيش، وقد نجم عن هذا الاختلال الاقتصادي ظهور العجز في كل من ميزانية الدولة والميزان التجاري وميزان المدفوعات وميزان الادخار، وتفاقم التضخم، وحدوث تدهور مريع في قيمة النقد.

ج- الفساد في الإدارة الحكومية بسبب انعدام المثل الأخلاقية لهذه الإدارة وانعدام الشفافية بالكامل.

د - ضرورات الاستثمار والتنمية وضرورة الأخذ بمبادئ الحساب الاقتصادي الذي يقتضي حل وتصفية الشركات العامة الخاسرة وزيادة كفاءة الشركات الرابحة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

ه - ضرورات المرحلة الحالية للتنمية الدولية، واعتبار الخصخصة تغييراً في أولويات الأهمية بين هذه القطاعات، وإعادة ترتيب البيت الداخلي.

و - ضغوط المنظمات الدولية لدفع الدول النامية اعتباراً من العام ١٩٩٤ باتجاه اقتصاد السوق، مستخدمة أدوات الترغيب والترهيب.

وهناك جملة صعوبات تواجه عملية الخصخصة أبرزها:

أ - الصعوبات العقائدية والفكرية والنفسية، فالخصخصة تثير الكثير من الحساسيات والشجون والجدل، وأهم الأسباب لذلك هو العداء النفسي المستحكم للقطاع الخاص .

ب- الصعوبات السياسية، إذ إن العودة إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية يجعل حتى بين بعض الحكومات الليبرالية في الدول النامية شعوراً بعدم الاطمئنان.

ج- الصعوبات الاجتماعية من خلال الاحساس بالحرمان من العمل و المشاركة العادلة في منجزات الاقتصاد الوطني، ويمتد هذا الحرمان إلى موظفي وعمال الخدمات العامة محدودي الدخل.

وتواجه الخصخصة مقاومة كبيرة في البلاد العربية بسبب:

أ - عدم القناعة بالقطاع الخاص.

ب - الضغوط السياسية وتعني محاولة موازنة الضغوط الاجتماعية الكثيفة مع الضغوط الدولية من أجل التخصيص.

ج - المرحلة التنموية التي تمر بها البلاد العربية.

لا بد من القول ان الخصخصة لا تشكل بحد ذاتها وصفة سحرية، ولا حلاً لكل المشكلات الاقتصادية، لا في البلدان العربية ولا في غيرها، لأن الظروف الاجتماعية ليست واحدة بين كل بلاد العالم. وأن الجدل بين الموقف المؤيد لاقتصاد السوق المناهض لدور الحكومات أو المؤيد له و المناهض لاقتصاد السوق جدل غير متوازن بسبب عدم وجود نظرية شاملة لعيوب دور الحكومات، أو ما يمكن أن يسمى فشل الاقتصاد غير القائم كلياً على السوق. لتكون (هذه النظرية) المرادف للنظرية القائمة الخاصة بفشل اقتصاد السوق. اننا نرى أنه من الممكن تحقيق التنمية بأتباع أي من الطريقتين، لكن الاعتماد على القطاع الخاص ينمي الإبداعية في أفراد الشعب، ويشجعهم على العمل والكسب، واقتحام المخاطر والأسواق، بينما يصبح الإنسان في الدول التي تعتمد على القطاع العام اتكالياً. ويلاحظ ان الدول العربية ماتزال متفاوتة النظرة إلى القطاع الخاص والتالي إلى الخصخصة لأن البنى الاجتماعية التي قادت الطريق إلى سيطرة القطاع العام مازالت هي المسيطرة، ولا يعقل منطقياً أن يرتجي منها أن تقوم هي نفسها بتفكيك ما بنته.أن الخصخصة في حال تحققها بظروف مثالية سيؤدي بلا شك إلى نشوء اقتصاد قد لا يكون مثالياً، ولكنه يستند إلى قطاع خاص خلاق، ورأسمالية شعبية قوية، يستطيعان مع مرور الزمن الامتداد عبر الحدود ليحدثا واقعاً يفرض نفسه على النخب الأرستقراطية المسيطرة الآن بشكل يدفعها إلى تقديم شيء إيجابي للتوحد يتجاوز الكلمات عن البطولات والأماني.

أن مفهوم الخصخصة ليس مفهوماً مجرداً أو محايداً، فهو يعكس رؤية ومصالح لفئات اجتماعية محددة، ويطرح في إطار الصراع الاجتماعي الدائر من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم. وهو يرى أن الملكية هي هدف للسيطرة والقوة بالنسبة إلى رأس المال، بينما هي وسيلة لتحقيق عدالة التوزيع والتنمية المستدامة بالنسبة إلى المجتمع. أن نشأة القطاع العام في البلاد العربية يعود إلى مرحلة الاستعمار الغربي، الذي أقام المرافق لعامة لإحكام سيطرته واستغلاله للموارد المحلية. وبعد الاستقلال اتجهت الحكومات إلى تأميم رأس المال الأجنبي ومصادرته وهو الذي شكل (النواة الأولى للقطاع العام) في حين كانت سياستها تجاه رأس المال المحلي تتسم بالليبرالية وبتوفير الحماية والدعم. إن سلوك الفرد لتعظيم منفعته لا يأخذ بالاعتبار المصلحة العامة في المجتمع، مما يجعل السوق غابة البقاء فيها للأقوى وهنا يأتي دور الدولة بعد أن تعاد صياغته بأطر قانونية وليست تسلطية.

ان هناك جملة عوامل معوقة لنقل الملكية من العام إلى الخاص وأهمها: ضعف مستوى تطور القوى المنتجة والقطاع الخاص عموماً؛ ضعف السوق المالية المحلية ومحدوديتها؛ التكاليف المالية الكبيرة المترتبة على عملية الخصخصة؛ مقاومة العمال وبعض الإدارات.

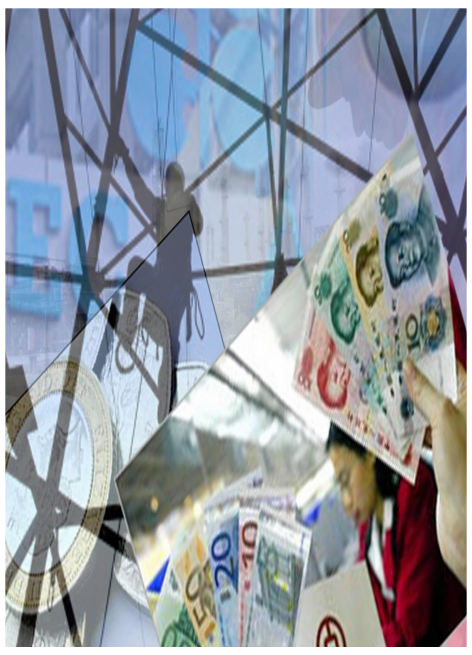

التعديلات الاقتصادية السورية قد تثير اضطرابات اجتماعية

دمشق/ سوريا

قالت وسائل إعلام إن سوريا تحاول إجراء تعديلات على نظام دعم البضائع برغم تحذيرات خبراء اقتصاديين من أن ينجم عن تأخير تطبيق هذه التعديلات حدوث صدمات اقتصادية عنيفة واضطرابات اجتماعية.

وأفاد تقرير نشرته شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) التي تقدم خدمة إخبارية تابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في موقعها على الإنترنت بأن السؤال المحير هو كيفية تطبيق التعديلات دون التسبب في ارتفاع حاد للأسعار في بلد لا يتجاوز فيه أجر الفرد ١٢٠ دولارا شهريا.

"معدل الإنفاق الإجمالي على دعم الديزل خلال السنوات الخمس الماضية بين ١-١,٥ مليار دولار سنويا"

ويتوقع ارتفاع استهلاك الديزل إلى ٧,٨ ملايين طن هذا العام مقارنة مع ٥,٥ مليون في العام الماضي نظرا للزيادة السكانية.

وقدر رئيس الوزراء ناجي عطري مؤخرا الكميات المهربة بـ٢٥٪ من مجموع كميات الديزل المدعوم محليا، وتعادل هذه النسبة ٤,٥ مليون طن سنويا.

ورأى مدير المكتب الاستشاري نبيل سكر أن حل العجز طويل الأمد بميزانية البلاد يكمن في تخفيض المصروفات من خلال وقف الدعم وزيادة الضرائب المفروضة على القطاع الخاص.

واستبعد سكر إمكانية تفادي ارتفاع أسعار جميع البضائع بينما توقع أن يؤدي استمرار الوضع الحالي إلى زيادة الدين العام، وسيكون التضخم الذي ينتج عنه سببا في ارتفاع الأسعار.

واعتبر مدير المركز العربي للتنمية سمير سيفان النظام الحالي لدعم البضائع غير قابل للاستمرار، لكن وقف الدعم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ووقوع اضطرابات اجتماعية.

وقال تقرير إيرين إن سياسة الدعم التي تبنتها دمشق على مدى أربعين عاما ودعمت من خلالها البضائع من الكهرباء إلى الوقود المواد الغذائية، تصل إلى نهايتها.

وأضاف أن ارتفاع أسعار النفط وعمليات تهريب الوقود إلى دول مجاورة، وتراجع إيرادات الدولة جعل الحكومة تعاني لكي تتمكن من تسديد فواتيرها.

كما أشار التقرير إلى قول عبد الإله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إن نظام دعم البضائع سيكلف الحكومة نحو سبع مليارات دولار عام ٢٠٠٨ .

واقترح وزير الاتصالات عمر سالم إصدار بطاقات ذكية تتحكم في نظام حصص الوقود التي ستحدد لكل أسرة، وعندما تتجاوز الأسرة ما يخصص لها تستطيع شراء ما تحتاجه من الوقود بسعر السوق.

ودعا أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق مطانيوس حبيب إلى ضرورة زيادة الأموال المخصصة لتخفيف الآثار على الفئات الأكثر فقرا بالمجتمع.

وطالب حبيب أن تتضمن التعديلات تأسيس صندوق لمساعدة العمال لعدم استطاعتهم العيش دون دعم.

يُشار إلى ارتفاع أسعار الفواكه والخضار بشكل حاد السنوات الثلاث الماضية، وزيادة أسعار العقارات بنسبة ٣٠٠٪ مما رفع تكاليف المعيشة.

الزبيدي: عشرة مليارات ونصف المليار دولار للنهوض بالواقع الاقتصادي

بغداد/ كريم السوداني

قال بيان جبر الزبيدي وزير المالية الاثنين ان لقطاع الأستثمار الأولوية في موازنة العام المقبل ٢٠٠٨ . حيث سيتم تخصيص عشرة مليارات ونصف المليار دولار من الموازنة التي تبلغ ٤٢ر٥ مليار دولار. لهذا القطاع للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد . مشيرا إلى أهمية قطاع الأعمار وضرورة دعمه بمختلف الطرق.

وأوضح بيان لوزارة المالية، ان الزبيدي استعرض لدى استقباله السفير الامريكي لشؤون الاقتصاد والطاقة والشؤون الزراعية اروبن جفري والوفد المرافق له الاثنين الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق والأنجازات التي تحققت خلال زيارته الأخيرة الى واشنطن ولقائه خبراء الـ IMFوالسيد راتو والسيد خان.

وأضاف البيان " كما استعرض الوزير الجهود التي بذلتها وزارة المالية في انجاز موازنة عام ٢٠٠٨ وهي اعلى موازنة سيشهدها العراق حيث ستبلغ ٤٢ر٥ مليار دولار وسيكون لقطاع الأستثمار الأولوية في هذه الموازنة أذ سيتم تخصيص ١٠ر٥ مليار دولار من الموازنة لهذا القطاع للنهوض بالواقع الأقتصادي للبلد."

وقال البيان إن " الزبيدي أكد على انخفاض معدلات البطالة من ٦٦٪ الى ٦٠٪ اضافة الى أنخفاض معدلات التضخم والتحسن الملحوظ في القطاع السياحي خصوصا السياحة الدينية في محافظتي النجف وكربلاء وكذلك النمو في قطاعي الزراعة والصناعة."

وطبقا للبيان فإن السفير الامريكي اكد على ضرورة دعوة الشركات للأستثمار في العراق خصوصا بعد ان شهدت الساحة العراقية تحسناً امنيا ملحوظا وشعور الناس بالأمان.

وأكد السفير ايضا أن زيارته الى دول المنطقة ستصب في اتجاه دعوة الشركات وتشجيعها للاستثمار في العراق والتعاون الاقتصادي والمالي بين دول المنطقة بأعتباره ساحة كبيرة لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية والصناعية والزراعية والمشاريع الاستراتيجية الكبرى.

السوداني يبحث انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

بغداد/ المدى

بحث عبد الفلاح حسن السوداني وزير التجارة الاثنين مع روبن جفري مساعد وزير الخارجية الامريكية للطاقة والاقتصاد سبل تسهيل انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

وقال المكتب الإعلامي لوزارة التجارة، في بيان صحفي، أن الجانبين بحثا الاثنين " ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة في مجال مساعدة العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودعم مفردات البطاقة التموينية التي توزعها الوزارة الى أكثر من ٣٠ مليون مواطن عراقي."

وأشار البيان إلى أن الوزير العراقي أكد خلال اللقاء أهمية التنسيق والتعاون بين البلدين بما يخدم حركة الاقتصاد العراقي الذي يحتاج المزيد من الدعم والاسناد لتجاوز الإشكاليات الكثيرة التي تقف حائلا أمام تطوره.

وأضاف " كما تم التطرق خلال لقاء مسؤولي البلدين إلى معاناة وزارة التجارة خاصة الصعوبات التي تواجهها بتوفير مفردات البطاقة التموينية الى المناطق التي تشهد توترا أمنيا"، مشيرا إلى أن وزارة التجارة تفكر الآن بآليات جديدة للتوزيع بعد التطور الأمني الجديد واستقرار بعض المناطق أمنيا.

وفي مجال تنويع منافذ الاستيراد قال البيان إن وزير التجارة أشار خلال اللقاء إلى أن وزارته تبحث الاستعانة بموانئ أخرى في دول الجوار لغرض إستيعاب المواد الغذائية التي تستوردها من مناشئ عالمية مختلفة كما تناول اللقاء التعرفة الجمركية.

قريبا في واسط

إطلاق منح القروض للعاطلين عن العمل

واسط/ المدى

قال رئيس لجنة منح القروض في مجلس محافظة واسط، الاثنين، إن عملية منح القروض لاربع فئات مشمولة من العاطلين عن العمل سيتم إطلاقها قريبا بعد تسلم المجلس مبلغا قدره ١٥ مليون دولار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدعم مشاريع العاطلين عن العمل بالمحافظة. وأوضح ميثم دشر، رئيس لجنة منح القروض في مجلس المحافظة، أنه "سيتم قريباً إطلاق عملية الإقراض بين المشمولين بها لتسهيل مهمة افتتاح مشاريع صغيرة، بعد تسلم مبلغ ١٥ مليون دولار من تخصيصات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهدف توزيعها بصفة قروض للعاطلين عن العمل من المسجلين لدى مركز التدريب و التشغيل بالمحافظة."ولم يذكر دشر متى ستبدأ عملية الإقراض أو كم هو عدد المسجلين في مركز التشغيل أو الذين سيتم شمولهم بتلك القروض. لكنه أشار الى أن المشمولين قسموا الى "أربع فئات." وبين رئيس لجنة منح القروض في مجلس المحافظة أن الفئات الأربع المشمولة هي "أولا خريجو الكليات والمعاهد من المسجلين رسمياً في مركز التدريب والتشغيل، ثانيا أصحاب المحال التجارية التي تضررت بفعل الإرهاب، ثالثا شهداء الأعمال الإرهابية ورابعا المهجرون العائدون إلى اماكن سكناهم الأصلية."

وأضاف " تسدد القروض على مدى ثماني سنوات بفائدة رمزية تبلغ ٢٪ من قيمة القرض."

وعن المبالغ المخصصة لكل فئة أجاب دشر "تم تحديد مبلغ القرض الواحد من خمسة إلى عشرة ملايين دينار حسب نوع المشروع المقترح من قبل طالب القرض بعد تأكيد جدواه الاقتصادية والمالية من قبل لجنة مؤلفة من قسم الرعاية ومكتب التشغيل ومركز التدريب ومجلس المحافظة." (الدولار ١٢٤٥ دينار)

وأضاف أنه "بإمكان كل عشرة مواطنين من الفئات المشمولة إقامة مشروع انتاجي أو اقتصادي يمكن أن يعيلهم ماديا."يذكر أن المرحلة الأولى من إطلاق القروض الصغيرة من قبل مجلس الوزراء اقتصرت على إقراض العاطلين عن العمل في العاصمة بغداد فقط بداية العام الحالي.

إرتفاع ملحوظ في الطلب على شراء الدولار وانخفاض سعر الصرف

بغداد / المدى

ارتفع الطلب على شراء الدولار بشكل كبير في جلسة الاثنين مسجلا حجماً كلياً للطلب بلغ ١٠١مليون و٤٠ الف دولار مقابل ٣٧مليونا و٦١٥ الف دولار الاحد.

وقالت النشرة التي يصدرها البنك المركزي إن الطلب توزع بواقع ٧ملايين و٥٠٠ الف دولار نقدا و٩٣ مليونا، فيما كانت ٩٣ مليونا و٥٤٠ الف دولار على شكل حوالات خارج القطر غطاها البنك بالكامل بسعر صرف منخفض بعد ١٧ جلسة من الاستقرار في سعر الصرف وقدره ١٢٣١ دينارا منخفضا نقطة واحدة عن سعر صرف الاحد. وأضافت النشرة انه لم تتقدم اي من المصارف الـ١٥ المشاركة في المزاد بعروض لبيع الدولار للبنك.

ومن جانبه، قال علي الياسري احد المتعاملين مع المزاد إن الاستقرار الذي شهده سعر الصرف ادى الى استقراره في السوق العراقية، وان هذا الاستقرار لم يخدم العديد من المتداولين والمحولين؛ لذا فان الانخفاض في حجم الطلب دفع البنك الى خفض نسبي في سعر الصرف شجع المشترين على زيادة حجوم الشراء بشقيه النقدي والحوالات الخارجية.

مؤشرات

أزمة

قال الان جرينسبان الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) يوم الثلاثاء ان هبوط اسعار المساكن في امريكا والعدد المرتفع للمساكن غير المباعة يثيران قلقا كبيرا وسط الاضطرابات الحالية في سوق الرهن العقاري العالية المخاطر.

واضاف ان هبوط الدولار له اثر محايد على الاقتصاد وان العملة الامريكية ستواصل التراجع على المدى الطويل امام عملات شرق اسيا.

وقال جرينسبان عندما سئل عن هبوط الدولار "لا أعتقد انه شيء ايجابي او غير ايجابي."

واضاف قائلا "ليس صحيحا انه بسبب ان لدينا عجزا ضخما في ميزان المعاملات الجارية فانه يتعين ان يضعف الدولار."

وكان جرينسبان يتحدث الي مؤتمر في طوكيو عبر دائرة فيديو مغلقة من واشنطن.

دعوة

قال وزير الطاقة الامريكي سام بودمان يوم الاثنين انه يأمل أن يرفع أعضاء أوبك انتاجهم من النفط قائلا ان المستويات الراهنة للاسعار ليست في صالح المصدرين.

وقال بودمان لرويترز "آمل ان يرفعوا انتاج النفط... ليس من مصلحة أي مصدر ان يشهد اسعارا عند هذا المستوى."

واضاف ان أسعار النفط المرتفعة في الوقت الراهن تمثل مشكلة للمستهلكين الامريكيين وبخاصة محدودي الدخل.

وقال بودمان في حديث في مدينة ووتر تاون بولاية ماساتشوستس "بالتأكيد من وجهة نظر المستهلك هي مشكلة كبيرة خاصة بالنسبة للمستهلكين من أصحاب الدخول المحدودة."

وتابع "انها مشكلة كبيرة وأمر يشغلنا. ويقلقني أثرها على الاقتصاد."

عملات

أبقت الكويت سعر الاشارة للدينار دون تغيير مقابل الدولار يوم الاثنين لليوم الثاني على التوالي بعد انخفاض العملة الامريكية أمام الين الياباني وارتفاعها بعض الشيء أمام اليورو الاوروبي.

وقال البنك المركزي انه سيجري تداول الدينار حول سعر أساسي قدره ٠,٢٧٦٦٥ دينار للدولار.

وارتفعت العملة الكويتية بنسبة ٠,٥٦ في المئة منذ ٢٤ اكتوبر تشرين الاول لتصل الى أعلى مستوياتها منذ حزيران ١٩٨٨ .

وجاء ارتفاع الدينار بنسبة ٠,٠٧ بالمئة يوم الاحد في أعقاب هبوط الدولار الى مستوى قياسي أمام اليورو يوم الجمعة وسط مخاوف من تعرض المؤسسات المالية في الولايات المتحدة لخسائر جسيمة.

وفي أواخر معاملات نيويورك يوم الاثنين صعد الدولار ٠,٢٨ بالمئة أمام اليورو.

صفقات

قال نجيب ساويرس رئيس شركة اوراسكوم تليكوم المصرية يوم الاثنين ان الشركة تدرس تقديم عرض لشراء شركة اتصالات محمولة حكومية لبنانية على الرغم من الاضطرابات السياسية في البلاد.

ورد ساويرس على سؤال عما اذا كانت المجموعة ومقرها القاهرة تدرس تقديم عرض قائلا "نعم بالتأكيد."

وأضاف "المخاطرة (السياسية) غير موجودة. المشكلة ستكون ارتفاع سعر المزاد."

وتابع "المشكلة هي ندرة الفرص الاستثمارية الجديدة في هذا القطاع الهام."

وقال وزير الاتصالات اللبناني في تشرين الاول الماضي ان لبنان يدرس بيع حصة أغلبية في شركتين حكوميتين للهاتف المحمول في شباط المقبل لجمع نحو سبعة مليارات دولار.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثالث والاربعين بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ١١/٦/ ٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار المبلغ	١٢٣٠
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/دولار	١٢٢٨
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٢٨,٤٣٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	١٢٨,٤٣٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٥٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢٣٠) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٤٠) دينار/ دولار .

ج- سعر الشراء النقدي (١٢٣٨) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٧,٩٣٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١٢٠,٥٠٠,٠٠) دولار.